دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المواضع الحضرية في المنطقة الساحلية الغربية سهل الخمس زليتن: دراسة في جغرافية العمران
المصدر:	مجلة التربوي
الناشر:	جامعة المرقب - كلية التربية بالخمس
المؤلف الرئيسي:	الأحمر، صالح أحمد
مؤلفين آخرين:	زايد، محمود على، الشريف، نورية محمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع17
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	يوليو
الصفحات:	162 - 174
رقم MD:	1068225
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التنمية الحضرية، التخطيط العمراني، جغرافيا العمران، النمو السكاني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1068225

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المواضع الحضرية في المنطقة الساحلية الغربية سهل الخمس – زليتن (دراسة في جغرافية العمران)

صالح احمد الاحمر، محمود علي زايد و نورية محمد الشريف
قسم الجغرافيا/ كلية الآداب – جامعة المرقب
Saleh.ahmed66666@gmail.com

مقدمة

سهل الخمس زليتن هو السهل الساحلي الذي يمتد من مدينة زليتن شرقاً حتى مدينة الخمس غرباً وهو سهل يمتد بموازاة البحر من الغرب إلى الشرق بمحاذاة التلال التي تقترب من البحر في الجزء الغربي من السهل وتتباعد تدريجياً عن البحر، ويتسع مجال السهل كلما اتجهنا إلى الشرق باتجاه مدينة زلتين، ويعتبر هذا السهل من المناطق الهامة في ليبيا بشكل عام من حيث كثافة السكان، واهميته الاقتصادية مثل الأراضي الزراعية وانتشار النشاط الصناعي وغيره، لذلك تتواجد به عدة تجمعات حضرية وهي مدن متوسطة الحجم، وكبيرة نسبياً مثل مدينة الخمس وزليتن، وفيما بين هذه المدن توجد مدن صغيرة تابعة مثل سوق الخميس الخمس، ومدينة سوق الجمعة زليتن، وهي تجمعات ذات أهمية من حيث الكثافة السكانية، هذه المدن تنمو عشوائياً، وبدون تخطيط مسبق خاصة في الآونة الأخيرة ما بعد سنة 2000م حتى 2020م وهي تنمو بلا مخطط وتوجد تجاوزات واضحة على مخططاتها السابقة وأكثر الحلول هي في الواقع تلفيقية حيث اختفت العديد من الاستعمالات مثل الأراضي الخضراء والأحزمة الخضراء حول هذه المدن التي تعتبر أساساً متنفساً رئيسياً لسكان هذه المدن، فالمدن تكبر ومشاكلها الحضرية تزداد وعلاقة التوازن البيئي – الحضري والريفي مغيبة ليس لنمو هذه المدن ثوابت ولا تدعمه قاعدة بيانات، والمهم هو إرضاء رغبات السكان في المكان وتحقيق المنفعة السكانية.

إن هذه المدن تنمو وتزداد أعدادها السكانية، وكل ذلك على حساب الأراضي الزراعية المجاورة لها، ولذلك يتوجب وضع مخططات لهذه المدن ومجاوراتها، وضرورة الحفاظ على الجانب الأيكولوجي والغطاء الحيوي للإقليم وهي اليوم قضية معقدة ومتشابكة ومتداخلة، ويجب التنويه أن هذه المشكلة هي قضية مقلقة بالحفاظ وضرورة صيانة الجانب الأيكولوجي الحيوي، وذلك يتطلب أن تكون على درجة عالية من الأهمية عند كل المخططين وصانعي القرار، والمدن في هذا الإقليم هي بمثابة الأسواق الاستهلاكية لمنتجات الأرياف المجاورة لذلك يمتد نفوذ هذه المدن لمسافات أبعد من مجالات مخططاتها.

إن المنطقة المستهدفة بهذه الدراسة هي الممتدة من الخمس غرباً إلى زليتن شرقاً، وبما تحويه من مدن سبق ذكرها، فالنمو الحضري أصبح كبير في هذا الإقليم، فالسكان يتزايدون ومساحات المدن تتسع، بل أصبحت تتصل فيما بينها بمواقع تجمع الثنائية الحضرية الريفية على طول الطرق التي تمر بهذا الإقليم، فالعشوائيات في منطقة الدراسة تتجه للتطور نحو المركزية وذلك بظهور مدن صغيرة ومتوسطة الحجم، كذلك زيادة التجمعات السكانية فيما بين هذه المدن.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في الآتي:

- هل النمو السكاني والاتساع المساحي للمدن في هذا الإقليم هو الدافع للتوسع العشوائي.
- ما هي الآلية التي يتم بموجبها تقويم استعمالات الأراضي بالمدن في هذه المنطقة.
- هل النمو السكاني بالمدن الرئيسية في الإقليم يستوجب هذا التوسع المساحي.
- هل لهذا التوسع العشوائي خطورة على الأراضي الزراعية بالمنطقة؟

أهميتهـــا

يمكن إيجاز الأهمية في الآتي:

- الوقوف على مدى التوافق بين النمو السكاني والتوسع الحضري، ومتابعة مراحل المخططات السابقة.
- مدى تطور استعمالات الأراضي للأغراض المختلفة.
- هذه الدراسة تكون إحدى الدراسات المساهمة في معرفة واقع المناطق الحضرية بالإقليم.
- إبراز الآثار السلبية المترتبة نتيجة للزحف على الأراضي الزراعية والقضاء على جزء كبير منها.

أهدافـــها

تتمثل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

- التعرف على التوسعات الحضرية قصد التمييز بين الإيجابي منها والسلبي.
- تتبع مراحل مخططات المدن السابقة وواقعها الحالي.
- تسليط الضوء على أهمية الأراضي الزراعية بالمنطقة ومحاولة الحد من الزحف الحاصل على جزء كبير منها.

مجالاتـها

- المجال المكاني ويتميز في المجال الجغرافي والممتد من مدينة الخمس غرباً حتى زليتن شرقاً. (أنظر الخريطة رقم 1)
- المجال الزمني؛ متابعة تطورات هذه المدن من سنة 2000 حتى 2020م.

الفرضيـــات

تكمن فرضيات هذه الدراسة في الآتي:

- هناك علاقة بين النمو السكاني والتوسع الحضري في المدن الرئيسية بالإقليم.
- المنطقة المكانية الأكثر مردود اقتصادياً هي الأكثر استعمالاً للأراضي.
- هناك علاقة بين زيادة التوسع المساحي وتناقص الأراضي الزراعية بالمنطقة.

المنهجية المتبعة

لهذه الدراسة منهجيات منها الوصفي والكمي، ومن خلالها يتم تتبع حيثيات الموضوع المدروس.

الخريطة رقم (1) المناطق الحضرية والريفية في منطقة الدراسة.

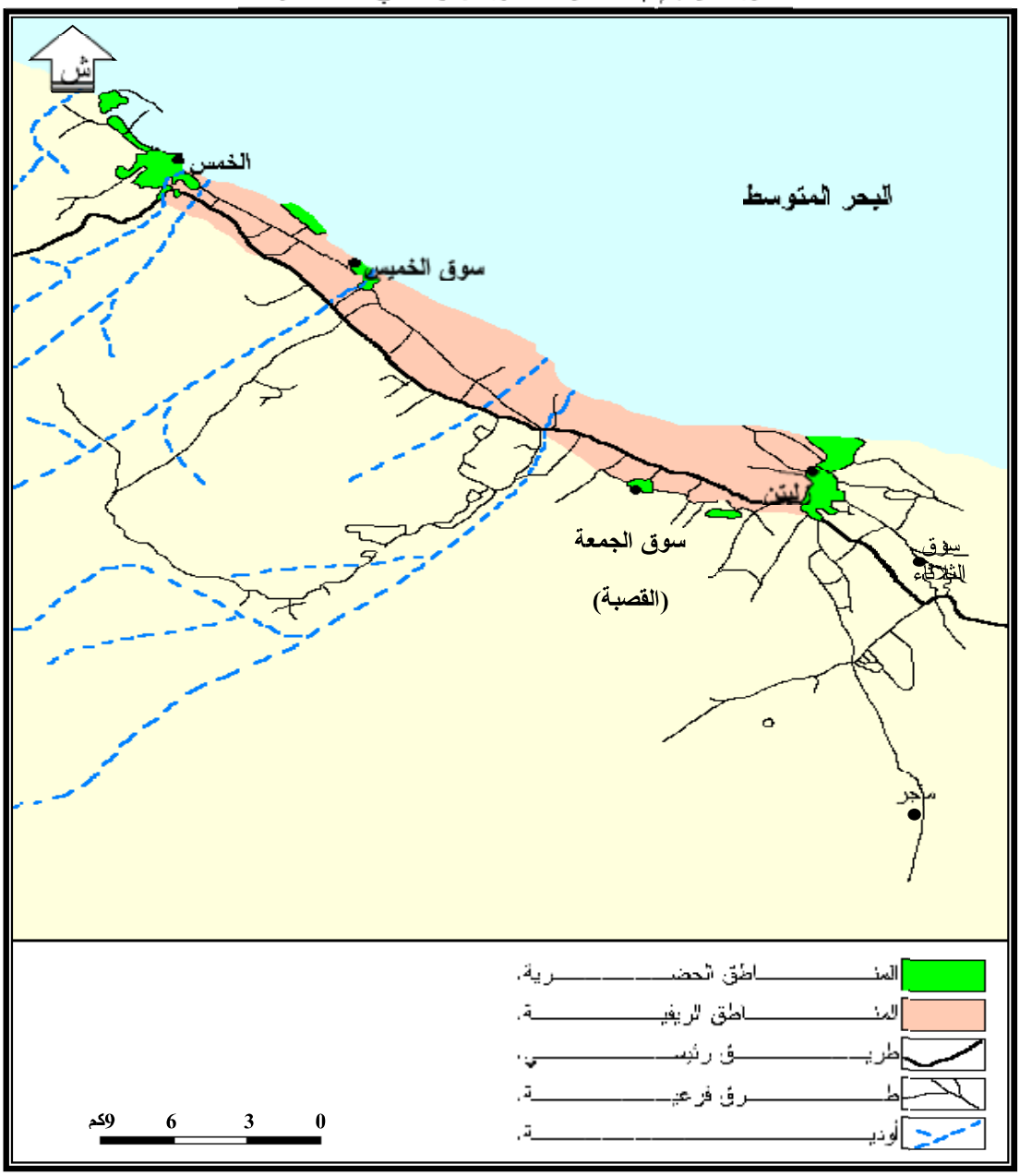

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى: منظمة الزراعة والتغذية، مشروع تخريط الموارد الزراعية في ليبيا، 2009.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالنمو مثل دراسة وهيبة[1]، الذي تناول دراسة المدينة ومجالها.

كذلك دراسة علام[2]، فقد تناولت تخطيط المدن ومورفولوجية المدينة وعلاقتها بالتخطيط.

كذلك تناولت العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه هذه المنطقة.

المواضع الحضرية بمنطقة الدراسة

- **النشأة وأصل التسمية لمدن الإقليم**

ارتبطت المدن الرئيسية بالمنطقة بالموقع والموضع واللذان لعبا دوراً مهماً قديماً وحديثاً في النشأة والاتساع المساحي والتطور الحضري والتزايد السكاني، فالأمن أولاً والماء ثانياً والخدمات بأنواعها، والمتمعن في التاريخ يجد أن مدن الإقليم ارتبطت نشأتها بحضارة قديمة ربما تعود للأغريق والرومان كما هو واضح بمدينة لبدة الأثرية والقريبة جداً من مدينة الخمس اليوم، كذلك المدن الأخرى مثل سوق الخميس وسوق الجمعة وزليتن، حيث توجد شواهد أثرية تدل على الاستقرار البشري منذ القدم، وذلك لتوفر الظروف المناسبة للاستقرار مثل التربة الخصبة والمياه والمناخ المعتدل، حيث يسرت الظروف الطبيعية بخصائص مميزة ساهمت على نمو هذه المدن، وفي هذا تأكيد على أن الأوائل من المستوطنين اختاروا المواقع والمواضع التي من خلالها يمكن لهم تحقيق ما يمكن من متطلبات الحياة الضرورية، وما يدعم النمو والاستقرار[3]. انظر الصورة رقم (1).

صورة رقم (1) ميناء لبدة الأثري

المصدر: من عدسة الباحثين، 2020م.

(1) عبد الفتاح محمد وهيبة: "جغرافية العمران"، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1980، ص263.

(2) أحمد خالد علام: تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988م.

(3) صلاح عبد الجابر عيسى، تخطيط المستوطنات الريفية، القاهرة، 1983، ص150.

والناظر للمدن الرئيسية في منطقة الدراسة الخمس غرباً وزليتن شرقاً هي المدينتين الكبيرتين في الإقليم وما بينهما سوق الخميس، وهي مدينة تابعة لمدينة الخمس، ومثلها سوق الجمعة، وهي تابعة لمدينة زليتن، يلاحظ القرب من البحر واستواء شكل السطح ووفرة المياه والقرب من الحقول الزراعية والسواني متباينة المساحة وخصوبة التربة حتى ظهرت هذه المدن، وهي مدن أساساً قامت بها مخططات إلا أنه حدثت تجاوزات فردية على مخططاتها، وخرجت هذه المدن بتوسعاتها خارج حيزها المخطط له، وأصبحت تنمو عشوائياً، فقد انتهت الفترة الافتراضية لمخططاتها بانتهاء العام 2000م.

إن هذه المواضع الحضرية ذات تاريخ قديم يعود للحضارات القديمة والتي ترجع إلى أكثر من ألفي سنة، فالسكان في المكان ارتبطوا بالزمان نشأة وتطوراً، والمقيمين في هذه المدن فيما يتعلق بالنوايا القديمة يلاحظ أثار البناء والمنشآت القديمة البعض منها يعود إلى العهد الروماني ومنها البناء الحديث والنمو العشوائي والبعض منها لايزال قائماً وشاهداً على عراقة هذه المدن، حتى لو أن البعض منها صغير الحجم من حيث المسافة. انظر الصورة رقم (2).

صورة رقم (2) لبدة الأثرية

المصدر: من عدسة الباحثين، 2020م.

ويلاحظ أيضاً آثار السدود وقنوات المياه القديمة التي تدل على الاستقرار البشري منذ زمن بعيد، ضف إلى ذلك المرافئ القديمة وبقايا الدارات الأثرية وبقايا الأبراج والقلاع وغيرها.
نشأت الخمس على أنقاض مدينة لبدة الأثرية، وهي تشغل مساحات كبيرة من أطلال المدينة الأثرية، كذلك مدينة سوق الخميس التي تقع شرق مدينة الخمس بمسافة قريبة لا تتجاوز بضع الكيلومترات، وهي تابعة لمدينة الخمس إدارياً، حيث ارتبط اسم هذه المدينة بالسوق الذي يقام في ذلك المكان يوم الخميس. انظر الصورة رقم (3)

صورة رقم (3) مدينة سوق الخميس – الخمس

المصدر: من عدسة الباحثين، 2020م.

ويعود تأسيس المدينة لفترة الاحتلال الإيطالي، ويشتهر ظهير هذه المدينة بخصوبة التربة ووفرة المياه العذبة، وهي غنية بالإنتاج الزراعي، وكثرة السواني، وتشتهر بأشجار النخيل والتين الشوكي والرمان وغيرها.

ضلت هذه المدينة محدودة الاتساع والنمو السكاني لقربها من مدينة الخمس ولتبعيتها الإدارية لها أبان الحكم الإيطالي وفترة الخمسينيات،وفي الستينيات أيضاً وفي بداية السبعينيات نالت المدينة تنمية مكانية واتسعت مساحتها وزاد عدد سكانها وصارت مركزاً حضرياً يخدم السكان إدارياً وهي تشكل إحدى المدن بإقليم الخمس بمختلف مراحله الإدارية، ونفوذها يمتد إلى مدينة الخمس غرباً حتى كعام شرقاً، وتصنف هذه المدينة من المدن الصغيرة، وهي مركزاً خدمياً مهماً لسكان الإقليم شرق مدينة الخمس. (أنظر الخريطة رقم 2)

وإلى الشرق من مدينة سوق الخميس التي يمتد نفوذها الإداري حتى وادي كعام شرقاً والذي يفصلها عن منطقة زليتن، حيث تهيمن مدينة زليتن التي تبعد عن مدينة سوق الخميس 28كم تقريباً، وهي المدينة المهيمنة إدارياً على المنطقة الساحلية من وادي كعام غرباً حتى الدافنية شرقاً حدودها الإدارية مع منطقة مصراته.

مدينة زليتن تعتبر من المدن القديمة ونشأتها حسب إشارة (التير)[1] تعود إلى فترة الإغريق 520م، وهي على ضفاف وادي (كينوس) كعام حالياً، لذلك تعتبر نواة حضرية قديمة

(1) علي إبراهيم التير، مدينة زليتن، دراسة في جغرافية العمران، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ناصر، 998ام، ص48.

والشواهد الأثرية التي نراها اليوم تدل على عراقة المنطقة مثل بقايا السدود الرومانية والقلاع المنتشرة بالمنطقة، وزليتن اليوم نشأت من القرن الحادي عشر(1)، وأنشئت على مرفأ بحري استغل لتصدير الإنتاج المحلي، كذلك تشتهر بمنارة عبد السلام الأسمر، وصارت قبلة لطلبة العلوم الشرعية، وتحفيظ القرآن من كل أنحاء ليبيا والدول المجاورة، سميت بزليتن وهم فخذ من قبيلة هوارة التي كانت تسكن في هذه المنطقة قديماً، كذلك سميت بظل التين حيث تشتهر بأشجار التين والتي تتميز بظلها الوافر(2)، وعلى زليتن مخرجه من كلمتين، كلمة أصلها بربرية بلتين وهو اسم لأحد القبائل البربرية(3). انظر الصورة رقم (4).

صورة رقم (4) زليتن المركز

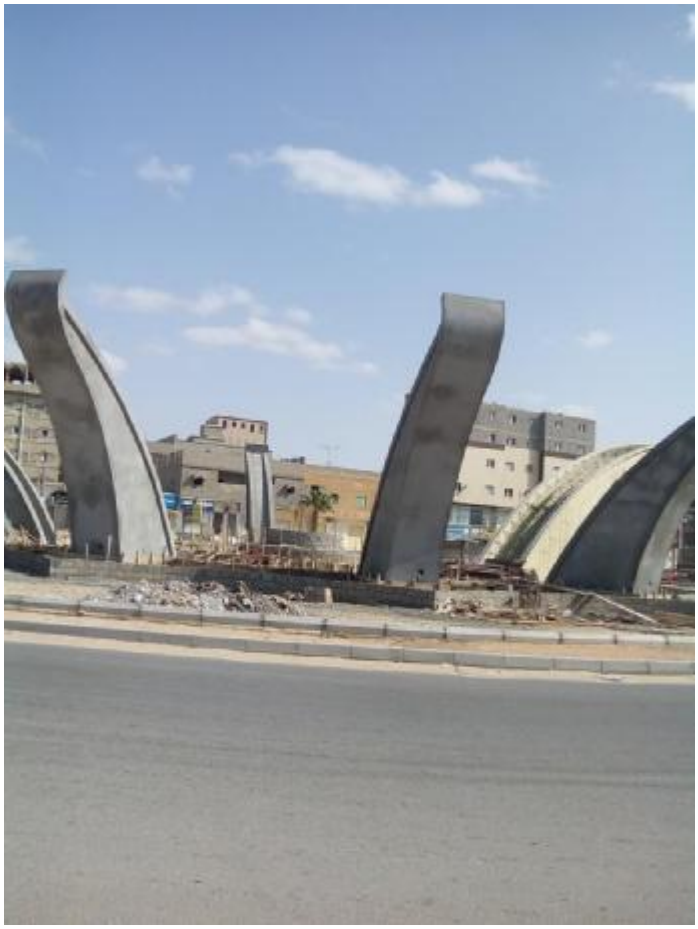

المصدر: من عدسة الباحثين، 2020م.

(1) علي فهمي خشيم، نصوص ليبية هيرودوتس وأخرون، دار الفكر، طرابلس، 1975م، ص219.

(2) علي إبراهيم التير، مصدر سابق، ص49 – 50.

(3) علي عطية أبوحمرة، الأبعاد الجغرافية لتنفيذ مخطط مدينة زليتن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، 2005م، ص30.

خريطة رقم (2) التقسيم الإداري في منطقة الدراسة (الخمس – زليتن)

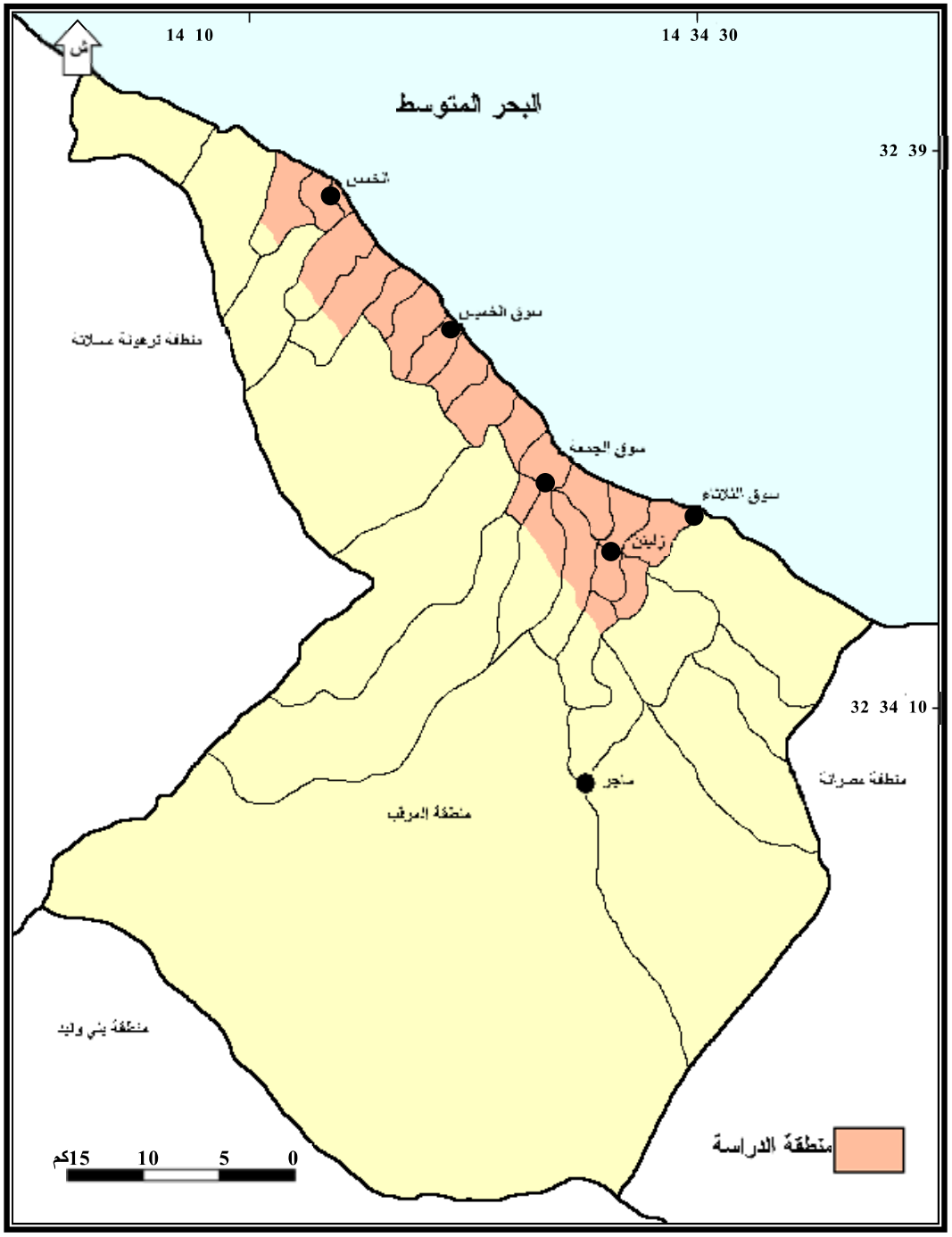

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى إلهام عبد عودة، نمو السكان وأثره على استنزاف المياه في شعبية المرقب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم بالخمس، قسم الجغرافيا، 2005، ص58.

نمت هذه المدينة سكنياً واتسعت مياهها وأصبحت مركز إدارياً هاماً، وهي عاصمة الإقليم الساحلي من وادي كعام إلى الدافنية شرقاً.

وتتبع هذه المدينة مجاورات وهي مدن صغيرة تابعة مثل منطقة الجمعة التي تبعد عن مدينة زليتن حوالي 10كم غرباً، وهي مركزاً إدارياً فرعياً يخدم المنطقة المجاورة وهي اتسعت مساحياً وأصبحت من المدن ذات الأهمية في هذا الإقليم، وسميت بالجمعة نسبة إلى السوق الشعبي يوم الجمعة، وهي أقيمت على بقايا شواهد أثرية من العهد الروماني. انظر الصورة رقم (5).

صورة رقم (5) مدينة سوق الجمعة –زليتن

المصدر: من عدسة الباحثين، 2020م.

كما توجد مجاورة سوق الثلاثاء شرق مدينة زليتن والتي تبعد عن المدينة زليتن المركز 6 كيلومتر، واليوم اتسعت وأصبحت ملتحمة بمدينة زليتن عاصمة الإقليم، وهي سميت نسبة إلى السوق الشعبي يوم الثلاثاء وبها مراكز إدارية مهمة وشملتها التنمية المكانية بالتوسع الأفقي للإسكان والخدمات التجارية وغيرها.

وإلى الجنوب من مدينة زليتن بمسافة حوالي 20كم توجد مجاورة مدينة ماجر وهي تقع على أحد الأودية المهمة في المنطقة وادي ماجر الذي يشتهر ببساتين النخيل والرمان والخضروات وخصوبة التربة في المنطقة، وهي اليوم مركزاً حضرياً به عدة مراكز تخدم السكان وتوفر لهم الخدمات الإدارية والتجارية والتعليمية وغيرها. انظر الصورة رقم (6)

صورة رقم (6) مدينة سوق الثلاثاء – زليتن

المصدر: من عدسة الباحثين، 2020م.

- **أثر التحضر على الأرياف المجاورة بمنطقة الدراسة:**

نتيجة عامل التحضر اصبحت المنطقة الساحلية تتميز بوجود عدة مراكز حضرية وذلك للتزايد السكاني بالمدن والاتساع المساحي لتلك المدن والتنوع الخدمي لسكانها ولسكان المناطق المجاورة الأرياف.

إن هجرة السكان المتزايدة للسكن بالمدن وما نتج عنه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية أصبحت الأرياف من حيث إنتاجها الزراعي في اضمحلال نتيجة الإهمال فتصحرت وأصبح الإنتاج الزراعي في تدهور مستمر.

وبالنظر إلى منطقة الدراسة يلاحظ وجود مدينتين رئيسيتين يتراوح سكانهما ما بين 30 – 70 ألف نسمة هما الخمس – زليتن، يتجاورهن مدن صغيرة مثل سوق الخميس الخمس، وسوق الجمعة زليتن، وسوق الثلاثاء، وماجر، كذلك تجمعات أشبه بالحضرية مثل كعام وقوقاس جنوب سوق الخميس، ويلاحظ ذلك على طول الطريق الساحلي الذي يربط هذه المدن غربها بشرقها باستثناء ماجر التي تقع جنوب زليتن، فأصبحت المنطقة أشبه بمستويات حضرية

على طول الطريق وهي لازالت تنمو وتتسع حضرياً ولربما تلتحم هذه المراكز الحضرية فيما بينها مستقبلاً وكل ذلك على حساب تقلص الأراضي الزراعية وتدهورها.

يلاحظ على تلك المراكز الحضرية والتجمعات ذات الثنائية الريفية الحضرية لم يكن لها تخطيط مسبق، وهي على شكل امتدادات حضرية شريطية وانتشار حضري في أكثر من نواة على طول الطريق الساحلي العام الرابط ما بين مدينة الخمس وزليتن، وكذلك الطرق الفرعية المعبدة، كل تلك المراكز جاء توسعها بدون تخطيط، وكان على حساب تدهور وتقليص الأراضي الزراعية، وساهمت في تغيرات اجتماعية وثقافية للسكان في ذلك الإقليم، كما أدى ارتفاع مؤشر التحضر للسكان وكان ذلك نتيجة لعملية التوسع المساحي للمدن والتبادل بين المدن في الإقليم الذي دعمته الطرق الجيدة وتوفر وسائل النقل الخاصة وأصبحت الأرياف تتميز بثنائية حضرية ريفية مثل منطقة كعام – كروط – الغويلات، حيث نلاحظ على طول الطرق واجهات تجارية وخدمية مثل المحال التجارية والمطاعم والمقاهي والمصحات والصيدليات والورش ومصانع الطوب الإسمنتي والمخابز ومواد البناء والمراكز التعليمية والخدمات بأنواعها، فأصبحت مواقع النوايا أشبه بالمدن في مظهرها أكثر مما هي ريفية، ولكن كل ذلك في غياب التخطيط المسبق والمدروس، فتغيرت المنطقة عما كانت عليه كثيراً، فهي في السابق منطقة زراعية أغلبها موانئ وحيازات زراعية كانت تشتهر بإنتاج التمور والمشمس والزيتون والخضروات والحبوب وتغذي المناطق المجاورة، وأحياناً أبعد من ذلك، فالضواحي الحضرية في الإقليم هي في الواقع وليدة القرن العشرين، والتي ساهمت في ظهورها الطرق الحديثة ووسائل النقل وكانت مواقعها على حساب الأراضي الزراعية التي أصبحت متدهورة اليوم عما كانت عليه في السابق.

- **تصنيف المواقع الحضرية في منطقة الدراسة:**

بالنظر إلى المناطق الحضرية في هذه المنطقة يلاحظ وجود تباين في تلك المراكز الحضرية، حيث نلاحظ مراكز حضرية كبيرة يتراوح سكانها من 30 – 70 ألف نسمة مثل مدينة الخمس ومدينة زليتن وهي أكبر المدن في المنطقة، وأيضاً وجود مراكز حضرية أصغر من حيث الحجم عن تلك المدن يتراوح سكانها من 20 – 30 ألف نسمة مثل سوق الخميس والجمعة وسوق الثلاثاء وماجر.

كما يلاحظ مناطق صغيرة على شكل أنوية حضرية تأخذ شكل الشريط حسب مسارات الطرق المعبدة، وهي بواقعها مناطق قروية من حيث العدد بالنسبة للسكان، وهي أقل من 20 ألف نسمة، وهي تتمثل في الحمام وكعام والغويلات وأن مجموع ما بالمنطقة من المراكز حضرية تتباعد فيما بينها بمسافات قريبة حوالي 6 كيلومتر.

- **النتائج المتوصل إليها**

من خلال هذه الدراسة تم ملاحظة الآتي:

1- ظهرت العديد من المناطق الحضرية في الإقليم لم تكن في السابق موجودة أغلبها في أواخر القرن الماضي.

2- التقلص الملحوظ على الأراضي الزراعية وتدهور الإنتاج الزراعي وزيادة الإهمال فيما تبقى منها.
3- الاضمحلال الملحوظ للأرياف وتحوله إلى أشبه بمدن ثنائية ريفية حضرية.
4- عدم القدرة على المنافسة للاستعمالات الزراعية مع الاستعمالات الأخرى مثل التجارية والخدمية وغيرها، خاصةً أسعار الأراضي المجاورة للطرق أعلى بكثير من الأراضي التي يمكن استغلالها زراعياً.
5- التغير الملحوظ في التركيب الاقتصادي للسكان وفقدان الكثير من الأيادي المنتجة في الأنشطة الزراعية، وذلك لاتجاهها لممارسة الأعمال الحضرية بالمدن والأكثر دخلاً وأحسن مردوداً اقتصادياً.
6- وجود تناقضات بين سكان الريف والحضر داخل التجمعات الحضرية الناشئة على أراضي ريفية، فالبنية الاجتماعية هي في التجمعات الحضرية، تكون أحياناً غير متجانسة اجتماعياً.
7- كل الأماكن الحضرية خارج المدن أياً كان حجمها تخلو من وجود خدمات متعددة مثل خدمات الطرق الصحية ومياه الشرب وكل تلك الخدمات تعتمد على المجهودات الشخصية.
8- وجود تداخل بين الحضر والريف واضح للعيان وهو ما ترتب عليه صعوبة في حصر السكان ريفياً وحضرياً.
9- عدم وجود وقفة جادة للحد من التوسع العشوائي الذي أثر سلباً على الأراضي الزراعية في المنطقة.
10- عدم وجود خطة مستقبلية مدروسة للتوسع الحضري في المنطقة، ومن خلال ما سبق ذكره سوف تلتحم كل المراكز الحضرية بمنطقة الدراسة، فيما بينها وسوف تصبح مستقبلياً مركز حضري، وبامتداد كبير من الخمس غرباً حتى زليتن شرقاً، وتكون مدن عشوائية من حيث النمو والتوسع المساحي.

التوصيات والمقترحات:

هذه الدراسة تقدم المقترحات والتوصيات التالية:

1- ضرورة وضع سياسة مستقبلية تقلل من النمو العشوائي للمدن والأرياف وضرورة المحافظة على ما تبقى من أراضٍ زراعية بالمنطقة.
2- الإسراع في إعداد مخططات للمدن في الإقليم.
3- تنظيم المناطق الخدمية وبشكل علمي مدروس وذلك بوضع خطة بناء قرى نموذجية بموازاة السهل الساحلي وعدم السماح بالبناء خارج تلك القرى النموذجية والتي تكون شاملة لكل مرافق الخدمات للسكان.
4- ضرورة التغيير لقوانين مزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة بوضع ضوابط من خلالها يتم السماح بمزاولة تلك الأنشطة.
5- تسخير الإمكانيات المادية للمدن في الإقليم واستكمال كافة المرافق الخدمية المتوقفة.
6- الاهتمام بالقطاع السكني والتوجه للنمو الرأسي في تلك المدن حتى تتم عملية الحد من الزحف الأفقي لتلك المواقع الحضرية.

7- تنظيم مواقع الأنشطة الاقتصادية وعدم السماح بالتوسع فيها إلا حسب خطة شاملة لتلك الأنشطة.

8- الاهتمام بالأحزمة الخضراء لتلك المدن وخلق مساحات خضراء داخل حيز المدن حتى تكون متنفس لسكانها.

9- الإرشاد والتوعية للسكان للمحافظة على البيئة في منطقة الدراسة، وذلك بوضع أماكن خاصة للنفايات بأنواعها.

10- الاهتمام بالسكن الريفي والحضري وذلك بتوفير كافة الخدمات وبأيسر الطرق.

11- ضرورة الحد من التجاوزات الفردية على مخططات تلك المدن السابقة.

12- ضرورة الاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية ومراعاة اتساع الطرق بشكل مناسب للمارة.

13- إعادة زراعة أشجار النخيل في المساحات التي لازالت فضاء وخلق مناطق زراعية تساهم في دعم الاقتصاد المحلي للمنطقة.

14- الاقتضاض بالشواهد التاريخية من المعالم الأثرية التي يلاحظ وجودها بالمنطقة، مما يستدعي الاهتمام بها.

15- ضرورة وضع قاعدة بيانات من خلالها يتحقق النمو الحضري بالمنطقة مستقبلياً.

المصادر والمراجع

1. أبوحمزة، علي عطية، الأبعاد الجغرافية لتنفيذ مخطط مدينة زليتن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، 2006م.
2. التير، علي إبراهيم، مدينة زليتن، دراسة في جغرافية العمران، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ناصر، 1988م.
3. خشيم، علي فهمي، نصوص ليبية، هيدروس وآخرون، دار الفكر، طرابلس، 1975م.
4. علام، أحمد خالد، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988م.
5. عيد عودة، إلهام، "نمو السكان وأثره على استنزاف المياه في شعيبة المرقب"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، الخمس، قسم الجغرافية، 2005م.
6. عيسى، صلاح عبد الجابر، تخطيط المستوطنات الريفية، القاهرة، 1983م.
7. وهيبة، عبد الفتاح محمد، جغرافية العمران، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1980م.